ISSN 25185985

مجلة أبحاث

ABHAT JOURNAL

دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الآداب جامعة سرت - ليبيا

جامعة سرت: ص.ب 674 سرت -ليبيا
Tel: +218 54 5260361
Email: Abhat@su.edu.ly

18

مجلة أبحاث

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الآداب - جامعة سرت - ليبيا
العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021 م

المشرف العام

د. فرحـه مفتاح عبد الله

رئيس التحرير

د. صلاح محمد اجبارة

أعضاء هيئة التحرير

د. لطيفة عمر عبد السلام
د. حنان مفتاح شعبان
أ. إبراهيم محمد فرج
أ. سالم محمد درياق

المراجعة اللغوية
د. فوزية عبد الحفيظ الواسع

الهيئة الاستشارية

د. حسن مسعود أبو مدينة
د. محمد الساعدي أصبيع
د. محمد عمر رمضان
د. سعد عمر عبد العزيز

توجه جميع المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير لمجلة أبحاث عبر العناوين الآتية

جامعة سرت: ص.ب 674 سرت-ليبيا

Tel: +218 54 5260361

Email: Abhat@su.edu.ly

http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

مجلة أبحاث

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الآداب - جامعة سرت

ABHAT JOURNAL

FACULTY OF ARTS SIRTE UNIVERSITY LIBYA

دار الكتب الوطنية
بنغازي - ليبيا

رقم الإيداع القانوني

2015 / 393م

رقم الايداع الدولي

ISSN 2518 5985

حقوق الطبع والنشر محفوظة لجامعة سرت

جميع البحوث والآراء التي تنشر في المجلة لا تعبّر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة.

العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021 م

شروط النشر:

- تعنى المجلة بنشر البحوث في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية.
- لغة المجلة هي اللغة العربية، كما تقبل المجلة بحوثاً في تخصص اللغتين الانجليزية والفرنسية.
- يجب ألا يكون البحث قد سبق نشره أو الدفع به لأية مطبوعة أخرى أو مؤتمر علمي.
- أن يكون للبحث ملخص بالغة التي كتب بها لا يتجاوز 250 كلمة وعدد من الكلمات المفتاحية لا تتجاوز 5 كلمات.
- أن تكون للبحث مقدمة تثار فيها الإشكالية التي يرغب الباحث في تناولها بالدراسة والتحليل، وكذلك تحتوي على أهمية البحث وأهدافه وفروضه والمناهج المتبعة في البحث العلمي.
- أن يكون العمل ذا قيمة علمية (يتم تحديدها من قبل لجنة علمية مختصة).
- أن يكون البحث مراعياً للأصول العلمية في البحث العلمي والتوثيق.
- ينبغي ألا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة.
- يطبع متن البحث بحجم (14) وبخط (Traditional Arabic) للبحوث باللغة العربية، و(Times New Roman) للبحوث باللغة الانجليزية والفرنسية.
- تعطى الاقتباسات والتعليقات والهوامش أرقاماً مسلسلة في متن البحث.
- تلحق الهوامش بآخر البحث بحجم (12)، على النحو الآتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، الطبعة، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.
- تخضع البحوث التي ترد إلى المجلة للتقييم من قبل أساتذة متخصصين، وذلك وفقاً للأسس المتبعة. وقد يعاد البحث إلى كاتبه لإجراء بعض التعديلات النهائية حسب رأي المقيمين.
- على الباحث اللإلتزام بالتعديلات المطلوبة سواءً كانت من لجان التحكيم أو لجان التدقيق اللغوي أو لجان المراجعة الفنية والإخراج.
- يرسل البحث على البريد الإلكتروني للمجلة Abhat@su.edu.ly أو يقدم على قرص مضغوط (CD) إلى مقر المجلة بكلية الآداب بجامعة سرت. بصيغة word ونسخة بصيغة pdf

- يكتب الباحث اسمه، وبريده الإلكتروني ورقم هاتفه وجهة عمله، وعنوان البحث على واجهة البحث.
- يرفق مع البحث السيرة الذاتية للباحث للمرة الأولى.
- البحوث المقدمة إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء أُنشرت أم لم تنشر.
- ترسل إلى صاحب البحث المنشور نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث. إذا كان الإصدار ورقي.
- يشترط في قبول البحوث التزامها بالشروط السابقة.

2021م

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
الأثر الفني لأسلوب الشرط في تشكيل الصورة البلاغية د. خالد إبراهيم أحمد أبو النجا	**37-9**
واقع ممارسة عمليات إدارة المعرفة وأثرها في تحقيق الأداء المؤسسي المتميز لدى اعضاء هيئة التدريس بأكاديمية الدراسات العليا فرع إجدابيا د. سليمان مفتاح الشاطر/ أ. نصر إدريس عبد الكريم/أ.خالد محمد فرج	**67-38**
اتجاهات الشباب الليبي نحو الهجرة غير الشرعية "دراسة ميدانية ببلدية حي الأندلس، طرابلس" د. نجية علي عمر الهنشيري	**91-68**
الحملة الإيطالية على فزان 1913م–1914م أ. عائشة الجروشي علي	**112-92**
الخمريات عند ابن زيدون أ. مرعي أرحومة جمعة الجالي	**134-113**
مبادئ دعوة الرسول – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – كما تقررها سورة الأنبياء دراسة موضوعية أ. م. د. حسن ناصر أحمد سرار/أ. م. د. أحمد محمد قاسم مذكور	**165-135**
المنهج العلمي عند عبد الرحمن بن خلدون في دراسة التاريخ " أسسه ومصادره ونتائجه والنقد الموجه له" د. إسماعيل سالم فرحات/أ. سليمان محمد قرقد	**192-166**
المستشرقون وموثوقية النص القرآني ريجيس بلاشير في كتابه (القرآن نزوله وتدوينه وترجمته وتأثيره) أنموذجاً د. سوف أبو القاسم الرحيبي/أ. علي يوسف خليفة لقع	**213-193**
الساكنة والسكن في عمالة وهران أثناء الاحتلال الفرنسي (1870–1939) د. بختاوي خديجة	**240-214**
سياسة الدولة العباسية مع الإمارة الأموية في الأندلس (138 هـ–232 هـ / 755 م–846م) د. امبارك محمد فرج	**261-241**

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
مستوى الأخلاقيات الطبية المهنية لدى أعضاء هيئة التدريس وطلبة الامتياز بالكليات الطبية بجامعة سرت د. عبد الحكيم سعد غيث/أ. نزهة أغنيوة الصغير/ أ. مفتاح علي مفتاح	281-262
الإعلام والتنمية التأثير والتأثر والأدوار المتبادلة د. المبروك محمد أبو القاسم/ د. أحمد عمر جبريل	308-282
دراسة تحليلية لبعض الظواهر الأسلوبية في قصيدة " وقفٌ عليها الحبُ" للشاعر الليبي الراحل د. خليفة محمد التليسي د. محمد أبوشعالة صالح/ أ. إبراهيم الصديق احرير	331-309
توجيه علل البناء والحذف عند الهرْميّ في كتابه: المحرر في النحو د. عبد الله راجحي محمد غانم/ د. يوسف حسن حسن العجيلي	366-332
الصورة الذهنية للهجرة والمهاجرين غير الشرعيين بالمجتمع الليبي دراسة وصفية بالجنوب الليبي. د. يوسف محمد أبوالقاسم الصيد/ د. منيرة محمد فرج التويب	394-367
الرّحلات العلميّة الأندلسيّة إلى مصر (ما بين القرنين الثّالث والخامس الهجريّين) أ. صالح الفيتوري امهلهل/ أ. محمد محمد المسعودي	415-395
دوافع وأثار الاستهلاك التفاخري: "رؤية سوسيولوجية " دراسة تطبيقية على عينة من الأسر بمدينة طبرق د. محمد شعيب محمد عقوب	443-416
التحليل الجغرافي لأثر العوامل الجغرافية على نشأة وتشغيل ميناء سرت التجاري د. حسين مسعود أبومدينة	471-444
الأسس العامة لفلسفة هوبز السياسية (دراسة تحليلية) أ.نعيمة أبو القاسم الجابري	493-472
الضغوط النفسية لدى أولياء أُمور أطفال اضطراب طيف التوحد (أطفال اضطراب طيف التوحد بمركز فزان نموذجا) د. نادية علي المهدي عبدالنبي	520-494
Enhancing Libyan EFL Undergraduate Students' Awareness of Mobile Applications for Learning English in the English Department at Sirte University Sumaia.O.Alzarga/ Mabroka.M.Bleed/ Telees.A.Rajab	546-521

الافتتاحية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين عليه نتوكل وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تستمر معركة الفكر والوعي التي يخوضها فرسان الكلمة، لأجل الوصول إلى أعمال علمية قيّمة، تُميط اللثام عن جهل، فترسم طريقاً وتُنيرُ درباً، فالبحث عن الحقيقة العلمية ليست بالأمر الهيّن، يخوض فيها الكاتب صراعاً فكرياً قاسياً تكون نتائجه عملاً علمياً يمكّنه من امتلاك زمام المعرفة، إلا أن ذلك الجهد يظل صامتاً ما لم يجد طريقه إلى النشر.

مجلة أبحاث تسير بخطى ثابتة مستمرة في إرساء ثوابت النشر العلمي المحكّم، وتساهم بعناية في في إظهار تلك الأعمال، حيث شمل هذا العدد واحد وعشرون بحثاً في رؤى متعددة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، تضمنت قيماً علمية عالية، حتماً سيكون لها دوراً فاعلاً في خلق مجتمع المعرفة وستساهم في سمو المجتمع وتبوؤه مكانة علمية متقدمة.

خلال هذا العدد أيضاً سنستمر في تضمين شهادات معامل التأثير العربي Arcif التي تحصّلت عليها مجلة أبحاث خلال الأعوام 2020/2019/2018م، ويأتي هذا التضمين دعماً لأولئك البحّاث الذين اختاروا مشكورين نشر أعمالهم العلمية والفكرية عبر مجلة أبحاث.

سنستمر في قبول ملاحظاتكم وآراءكم أيضاً والعمل بها؛ قصد الرفع من الفاعلية المحلية، والإقليمية، والدولية للمجلة، وتحسين جودة الآداء، مجددين شكرنا لكل البحّاث الذين اختاروا مجلة أبحاث لنشر إنتاجهم الفكري. وإلى كل المحكّمين الذين تكبّدوا عناء تقييم تلك البحوث.

كما أود أنْ أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان للسّادة أعضاء هيئة التحرير وللسّادة أعضاء الهيئة الاستشارية، ولفريق التدقيق اللغوي بالمجلة والسّادة بمركز التوثيق والمعلومات، لجهودهم الحثيثة في دعم الانتاج المعرفي عبر تجويد العمل بمجلة أبحاث.

السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ

رئيس هيئة التحرير

01 سبتمبر 2021م

التاريخ: 2018-12-27

الرقم: L18/0244 IF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة أبحاث المحترم

جامعة سرت / دولة ليبيا

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و تهديكم أطيب التحيات وأسمى الأماني.

يسر قاعدة البيانات العربية الرقمية " **معرفة** " للمحتوى العلمي إعلامكم بأنها قد أطلقت **معامل التأثير و الاستشهاد العربي** " **ارسيف Arcif** " **Arab Citation & Impact Factor**. في 16 ديسمبر 2018، في عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية.

وكما هو معلوم أن معامل التأثير لمجلة علمية (أكاديمية) أو بحثية، هو مقياس يستخدم للإشارة للأهمية النسبية للمجلات العلمية المحكمة و تأثيرها ضمن مجال حقلها، و يعكس مدى ارتباط الأبحاث الجديدة بالأبحاث التي نشرت سابقاً في تلك المجلة، والاستشهاد بها ضمن فترة زمنية معينة.

ومن الجدير بالذكر بأن قاعدة "**معرفة**" قامت بالعمل على جمع ودراسة بيانات ما يزيد عن **4000** عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، منشورة باللغة العربية، أو الإنكليزية أو الفرنسية أو متعددة اللغات، والصادرة عن أكثر من **1400** هيئة علمية أو بحثية في **20** دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات) . ونجح منها **362** مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن معايير معامل التأثير و الاستشهاد العربي " **ارسيف Arcif** " في تقرير **عام 2018**.

وبهذا الخصوص يسر قاعدة بيانات "**معرفة**" إعلامكم بأن **مجلة أبحاث** الصادرة عن **جامعة سرت ، قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل التأثير و الاستشهاد العربي** " **ارسيف Arcif** " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ما يزيد عن (31 معياراً)، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل تأثير " **ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة 2018 **(لم نرصد أية استشهادات)**، على أمل حصول مجلتكم على معامل تأثير متقدم في تقرير 2019

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير و الاستشهاد العربي

" ارسيف Arcif"

التاريخ: 2019-10-13

الرقم: L19/475 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة أبحاث المحترم

جامعة سرت، كلية الآداب / ليبيا

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهديكم أطيب التحيات وأسمى الأماني.

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه **قد أطلق تقريره السنوي الرابع** للمجلات للعام ٢٠١٩، خلال الملتقى العلمي "**مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي**" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة ،جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل " **ارسيف Arcif** " قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن (٤٣٠٠) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (١٤٠٠) هيئة علمية أو بحثية في (٢٠) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (٤٩٩) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام ٢٠١٩** .

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن مجلة أبحاث الصادرة عن جامعة سرت، كلية الآداب، **قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ٣١ معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي:
http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة ٢٠١٩ **(لم نرصد أية استشهادات)**، و صنفت في تخصصها ضمن الفئة (الرابعة Q4).

و نأمل حصول مجلتكم على معامل تأثير متقدم في تقرير عام ٢٠٢٠.

و بإمكانكم الإعلان عن نجاحكم في الحصول على معايير اعتماد معامل "**ارسيف Arcif**" العالمية سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

" ارسيف Arcif"

معامل التأثير والاستشهاد العربي Arcif Arab Citation & Impact Factor

التاريخ: 2020-10-24

الرقم: L20/310 ARCIF

المحترم سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة أبحاث
جامعة سرت، كلية الآداب، سرت/ ليبيا
تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي الخامس للمجلات للعام 2020**.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "**ارسيف Arcif**" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن **(5100)** عنوان مجلة عربية علمية أوبحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من **(1400)** هيئة علمية أو بحثية في **(20)** دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها **(681)** مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام 2020**.

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة أبحاث** الصادرة عن **جامعة سرت، كلية الآداب، ليبيا قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل** "**ارسيف Arcif**" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها **(31) معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif**" لمجلتكم لسنة 2020 **(0.037)**. مع العلم أن **متوسط معامل أرسيف** في **تخصص العلوم الإنسانية (متداخلة التخصصات)** على المستوى العربي كان **(0.076)**، وقد صنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الثانية Q2) وهي الفئة الوسطى المرتفعة.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
"ارسيف Arcif"

الأسس العامة لفلسفة هوبز السياسية
(دراسة تحليلية)

أ. نعيمة أبو القاسم الجابري
كلية الآداب والعلوم- مسلاته/ جامعة المرقب/ليبيا
jabrynaima@gmail.com

الملخّص:

إن النظم والأفكار السياسية الموجودة لم تكن وليدة لحظة تاريخية ما، وإنما كانت نتيجة لعدة تطورات ترجع إلى العصور القديمة، واستمرت هذه الأنظمة السياسية عبر عصور طويلة وتوارثتها الأجيال، وهذه الأفكار السياسية خاضعة لمنطق التطور سواء كان من الجانب التاريخي مثل: تطور الحضارات، أو الجانب الفكري الموجود في الطبيعة البشرية.

فالأفكار السياسية هي سلسلة متصلة الحلقات منذ ظهور المجتمعات البشرية، وقد تكون هذه الأفكار مقبولة إلى حد كبير أو قد تتعرض لنقد أو تستلزم التغير والتعديل فيها، ومن خلال هذه الدراسات تظهر أفكار جديدة، لأن الفكرة الصحيحة هي التي تظهر من خلال تسلسلها، ومحاولتها لمعرفة الأنظمة السياسية، وفهم تطوراتها، وهذا ما يتناسب مع موضوع دراستنا المتعلقة بالأسس العامة للفلسفة السياسية عند توماس هوبز، لهذا تعد هذه محاولة لمعالجة إشكالية البحث من حيث الأفكار والآراء السياسية؛ حيث تتناول هذه الدراسة الموسومة بالأسس العامة لفلسفة هوبز السياسية لإعطاء نظرة جديدة حول مجمل أفكاره السياسية، وتحليل فلسفته في الحكم التي تقوم على نزعة مادية ويظهر ذلك في الأسس التي اعتمد عليها في بناء الدولة الحديثة التي تسعى إلى الأمن والسلام.

وقد تم وضع مقدمة عرضنا فيها توضيح بسيط لموضوع الدراسة وأهميته البحثية، وإشكاليته، وتساؤلاته الرئيسة، وأيضاً الهدف من هذه الدراسة، والمنهج المستخدم فيها.

الكلمات المفتاحية: فلسفة السياسة- توماس هوبز

مقدمة:

تحاول هذه الدراسة تقديم إجابات لعديد التساؤلات والتي من أهمها:

ماذا يقصد بحالة الطبيعة؟ وما نتائجها؟ وماذا يعنى بالحق الطبيعي والقانون الطبيعي؟ وما دورهما في تأسيس العقد الاجتماعي؟ وما مفهوم المجتمع المدني عند هوبز؟ وما أهم القوانين التي يقوم عليها هذا المجتمع المدني؟

وقد حاولت الدراسة الإجابة على هذه التساؤلات وشرح بعض هذه المفاهيم والأفكار المتعلقة بها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على الأسس المادية التي تقوم عليها الفلسفة السياسية عند توماس هوبز، الذي يعتبر من أهم مؤسسي الفلسفة السياسية الحديثة.

وتهدف هذه الدراسة إلى فتح المجال للبحث أكثر في هذا الموضوع وما يتصل به من جوانب أخرى في الفكر السياسي عند توماس هوبز، وتتطلب هذه الدراسة استخدام المنهج التحليلي، وفي بعض الأحيان المنهج المقارن، لتحليل أهم أفكار هوبز ومقارنتها بالأوضاع السائدة في وطنه إنجلترا، وما كان يجري في أوروبا.

وقُسمت هذه الدراسة إلى فصلين وعدة مباحث، حيث تضمن الفصل الأول: مفهوم المجتمع السياسي عند توماس هوبز وضمَّ ثلاثة مباحث، الأول منها اختص بمفهوم العقد الاجتماعي وأهم قواعده عند توماس هوبز، فيما تناول المبحث الثاني مفهوم الحالة الطبيعية وأهم نتائجها، وخصص المبحث الثالث لمفهوم الحالة المدنية عند هوبز.

أما الفصل الثاني: فقد تناول المبادئ المادية في البناء السياسي عند توماس هوبز وينقسم إلى المبحث الأول واختص بالدولة ككيان صناعي عند هوبز، في حين تناول المبحث الثاني أثر الفلسفة السياسية عند توماس هوبز على الفكر السياسي الغربي (جان جاك روسو نموذجاً)، وبعد ذلك الخاتمة التي جاءت بجملة ما انتهينا إليه من نتائج.

الفصل الأول: مفهوم المجتمع السياسي عند توماس هوبز

– المبحث الأول: العقد الاجتماعي وأهم قواعده عند هوبز:

لقد اختلفت النظريات في تفسير أصل نشأة الدولة، فهناك نظريات تفسر الدولة على أنها ظاهرة قوة، وهناك نظريات أخرى تفسرها على أنها ظاهرة تعاقدية، أي أن الدولة نشأت نتيجة

اتفاق بين الأفراد وهذه النظرية التعاقدية لم تكن حديثة المنشأ، وإنما هي قديمة نجدها في الفلسفة اليونانية، وفي القرون الوسطى، كما نجدها في مدرسة الحق الطبيعي.

والفكرة الأساسية التي تقوم عليها النظرية العقدية؛ هي إرجاع أصل نشأة الدولة إلى إبرام عقد، وهذا العقد يقوم على فكرة أن هناك حياة بدائية، والناس كانوا يعيشون قبل العقد على حالة الطبيعة التي تقوم على النزعات والفوضى والحروب المستمرة، وهذا ما دفع الناس إلى التفكير في إنشاء مجتمع منظم ينظم به علاقاته الاجتماعية، ومن أجل إيقاف حالة الحروب لينعموا بالأمن والسلام، ولكن لا يتم ذلك إلا بإبرام هذا العقد.

ولذا فنظرية العقد ليست بحديثة، مما يعني أن فكرة العقد الاجتماعي لم تكن فكرة مبتكرة لدى هوبز؛ وإنما ترجع أصولها إلى السفسطائيين الذين رأوا أن الإنسان يضع القيم بإرادته وأن النظام السياسي هو نظام اتفق عليه لتنظيم مصالحهم.

ولقد حظيت فكرة العقد الاجتماعي بالدفاع والتبني من قبل العديد من المفكرين أمثال هوبز الذي افترض أن الأفراد انتقلوا من حال الطبيعة والفوضى والحرب التي لا تطاق فيها الحياة إلى حالة الجماعة المنظمة بموجب العقد. فماذا يعنى بالعقد؟ وما مضمونه عند هوبز؟ وما أهم شروطه وآرائه في هذا العقد؟

ولكن قبل التطرق إلى تحليل أهم أفكار هوبز في العقد الاجتماعي، وجب علينا أن نذكر بالحق الطبيعي والقانون الطبيعي ولو بشكل موجز باعتبارهما أساسا للعقد الاجتماعي، ولهذا نتساءل: ما مفهوم كلاً من الحق الطبيعي والقانون الطبيعي؟ وما دورهما في تأسيس العقد الاجتماعي؟

1-الحق الطبيعي:

إن فكرة الحق الطبيعي هي فكرة قديمة قدم الفلسفة، حيث برزت في العصور الإغريقية القديمة وأخذت المسيحية بهذا المفهوم، ولقد ظلت فكرة الحق الطبيعي ملازمة مسيرة الفكر البشري وسعيه إلى تحقيق طموح الإنسان القائم على السعي للتمتع بهذه الحقوق الطبيعية.

ويعرف الحق الطبيعي بأنه: "مجموع الحقوق اللازمة عن طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان"(1).

أو هو "حرية كل شخص بأن يستعمل قوته الخاصة على النحو الذي يراه، من أجل حفظ طبيعته أي حياته الخاصة"(2).

أما هوبز فقد اهتم بالتفرقة بين الحق الطبيعي، وبين القانون الطبيعي في كتبه "التنين" و"المواطن" و"الجسم السياسي". وعرف الحق الطبيعي بأنه: "الحرية الممنوحة لكل إنسان لاستخدام قواه الخاصة للمحافظة على طبيعته، أي المحافظة على حياته الخاصة، وبالتالي حريته في أن يفعل أي شيء يكون في تقديره، أو أن يتصوره عقله بأنه أنسب الوسائل لتحقيق هذه الغاية[3].

وبهذا التعريف يتضح أن هوبز يعني بكلمة الحق الحرية الممنوحة لكل إنسان لكي يستخدم قدراته الطبيعية طبقاً للعقل السليم، وكذلك يوضح هوبز الارتباط الشديد بين الحق الطبيعي والحرية التي تحدث عنها في كتابه "الحرية والضرورة".

كما يؤكد هوبز هنا على الأساس الذي يرتكز عليه الحق الطبيعي وهو أن كل إنسان لديه القدرة والجهد في حماية حياته وأعضائه، كما يتبين أن هوبز اهتم أشد الاهتمام بالحق الطبيعي في معظم كتبه وبناءً على هذا الاهتمام يحدد هوبز أربعة حقوق طبيعية أساسية يطلق عليها اسم الحقوق الطبيعية، وهي حقوق موجودة لدى كل إنسان والعقل يفرض وجودها لدى كل فرد، وهذه الحقوق التي نادى بها هوبز هي على النحو التالي:

- الحق الأول: حق البقاء أو المحافظة على الذات: يعتبر هذا الحق هو المنبع الأساسي الذي تنبع منه بقية الحقوق الأخرى وهو بمثابة شرط ضروري مستمد من العقل يعتمد أساسا في المحافظة على الذات، وهذا الحق الأول يعبر عن غاية وهي المحافظة على الذات.
- الحق الثاني: حق استخدام كل الوسائل في الدفاع عن النفس: هذا الحق الثاني يعتبر بمثابة وسيلة، إذا كان الحق الأول هو عبارة عن غاية فان الحق الثاني هو وسيلة ضرورية تكفل تحقيق هذه الغاية. وهذا الحق الثاني ينصّ على إن الإنسان له كل الحق في استخدام كل الوسائل المناسبة لتحقيق غايته وهي الحفاظ على جسمه ويقول هوبز في ذلك " من له الحق في الغاية، له الحق في الوسيلة أيضاً".
- الحق الثالث: حق تقرير الوسائل وتقدير حجم الخطر: إذا كان من حق الإنسان حق الغاية وحق الوسيلة؛ فإن هوبز يضيف حق آخر وهو أن يكون للإنسان الحق في أن يختار كل أنواع الوسائل الضرورية التي تكفل له تحقيق الغاية وهي المحافظة على بقائه وكذلك تقدير حجم الخطر الذي يهدد حياته.

ويؤكد هوبز في هذا الحق أن كل إنسان له الحق في الحكم بنفسه في الوسائل التي يراها ضرورية وكفيلة لتحقيق غايته وبالتالي حفظ بقائه. بمعنى أن الإنسان هو الوحيد من يحكم ويقدر ويقرر حجم الأخطار التي تهدده واختيار أنجح الوسائل للتخلص من هذه الأخطار وهذا هو حقه ولا نزاع في ذلك.

- الحق الرابع: حق الملكية: إن للإنسان الحق في ملكية كل شيء لأن الطبيعة منحته كل شيء، ولذلك فمن حق الإنسان أن يفعل أي شيء يساعده على الاستمرار والبقاء[4].

وبهذه الحقوق الأربعة نجد أن الأول هو بمثابة القاعدة العامة التي تنبثق منه بقية الحقوق الأخرى والثاني يسمح للإنسان في أن يستخدم كل الوسائل المسموحة وغير المسموحة المهم أنها تحقق غاياته.

وأما الثالث فهو حق يسمح للإنسان أن يقرر الوسائل الضرورية وأن يقدر حجم الخطر الذي يهدده وذلك من أجل تحقيق غاية حفظ بقائه ووجوده، والرابع فهو حق يسمح للإنسان أن يملك كل شيء في كل وقت يشاء ويفعل ما يشاء.

ونستخلص مما سبق أن هذه الحقوق الطبيعية هي حقوق عقلية أي مستنبطة من العقل، وهي حقوق فطرية غير مكتسبة وهي حقوق موجودة عند كل إنسان.

وأن الحق الطبيعي هو الحرية غير المحدودة الممنوحة لكل فرد في حالة الطبيعة لحماية حياته والدفاع عن وجوده باستخدام كل الوسائل لتحقيق ذلك وهذا يعني أن الحق الطبيعي هو الحرية الطبيعية.

2- القانون الطبيعي:

يرى هوبز أن الطبيعة البشرية لا تتميز بالخضوع لمبدأ الرغبة والنفور فقط، بل وتخضع لمبدأ العقل كذلك، لأن مبدأ الرغبة والنفور يؤدي إلى وجود حالة الطبيعة، ومبدأ العقل يؤدي حتماً إلى الخروج منها وإلى إقامة مجتمع، ولا شك أن قوة العقل التنظيمية تتوقف على الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع، وهذا الانتقال لا يتم إلاَّ وفقاً لقوانين الطبيعة وهذه القوانين تقرر ما يعمله كائن عاقل.

ويقصد هوبز بالقانون الطبيعي المبدأ أو القاعدة العامة التي يكتشفها العقل، وتمنع أن يعمل الإنسان ما يمكن أن يدمر حياته، أو أن يعرقل وسائل حفظها، وكما تحرم أن يهمل الشخص عمل ما يعتقد أنه الوسيلة التي يحفظ بها حياته على نحو أفضل[5].

ويعبر هوبز عن القانون الطبيعي كذلك في كتابه "اللفياثان" أنه مبدأ أو قاعدة يحددها العقل، وبها يمنع الإنسان من فعل ما هو مدمر لحياته أو ما يقضي على وسائل الحفاظ عليها، ومن إهمال ما يظن أنه يمكن أن يحفظها [6].

وبتحليل سبق ذكره يمكن القول أن قانون الطبيعة هو كل ما يمليه العقل السليم الذي يعلم الأشياء التي يجب عملها والأشياء التي يجب استبعادها، من أجل المحافظة المستمرة على الحياة والأعضاء بقدر ما موجود فينا، وعليه فإن قانون الطبيعة هو قانون المنطق (العقل) الذي يمس الأشياء للمحافظة الثابتة المستقرة على الحياة، فقانونه الأول والأساسي هو البحث عن السلم وملاحقته، والشيء الذي يلهمه قانون الطبيعة أو قانون العقل(الغاية) للناس هو فكرة العقد المؤسس للدولة أو المجتمع المدني.

وكما يبين أن الحق والقانون مختلفان اختلافاً كبيراً؛ وذلك لتناقضهما في الموضوع الواحد، فالحق تعبير عن النشاط البشري بصفة عامة، وأن القانون تقييد وتحديد لهذا النشاط[7].

ورغم الاختلاف بين الحق والقانون الطبيعيان إلا أنهما يتفقان في الهدف والغاية، وهي البحث عن السلام والأمن والدفاع عن النفس بجميع الوسائل التي يتيح استعمالها والتي نملكها.

وبعد التطرق إلى مفهوم ومضمون كل من الحق والقانون الطبيعيان نتطرق إلى مفهوم العقد الاجتماعي وتحليل أهم أفكار هوبز في هذا العقد، ويعبر عن هذا العقد الاجتماعي أنه اتفاق افتراضي بين أفراد المجتمع يتوجب على كل منهم وهو في الحالة الطبيعية أن يثق في شخصه وفي كل ما لديه من قدرات إلى الإرادة العامة التي تنظم بها حياة الكل،[8] أو هو جملة من الاتفاقات الأساسية المتضمنة في الحياة الاجتماعية وبمقتضاه يضع كل فرد شخصه وقواه تحت إرادة المجتمع[9].

وبذلك يعبر هوبز عن مفهوم العقد الاجتماعي أنه عقد ضمني يتنازل بموجبه الناس عن حريتهم، ويتركون أمر حماية مصالحهم إلى هذه السلطة، والتي هي سلطة الدولة [10].

في هذه الحالة يكون الناس قد تخلوا عن كل ما يملكون من حرية وقوة وحقوق لشخص واحد أو جماعة يمثلون سلطة واحدة مشتركة، أو أن يتخلى بواسطته الأفراد مصدر السيادة عن كل حقوقهم أو عن جزء منها لتشكيل كائن جديد يستمد قوته وقوامه من هذا السيد الذي يجرى التخلي له[11].

من خلال ذلك يتضح أن إنشاء المجتمع السياسي للدولة، يفترض أن المواطنين قد اتفقوا جميعا على التخلي الكلي عن قوتهم الفردية ونقلها إلى السلطة العامة.

ولهذا جاء العقد بناءً على مواصفات المرحلة الطبيعية التي وصفها هوبز بالحياة البدائية أو حالة الإنسان في الطبيعة وما كان يسودها من قلق دائم، وخوف من العنف، فكان الناس يخشون الموت في أية لحظة، وذلك لأنهم يعيشون دون حماية أو أمان، ودون وجود قوانين في هذا العالم، وبذلك يتشكل مجتمع غير منظم ولا يخضع لأية سلطة، وعلى هذه المواصفات لهذه المرحلة فكان لزاماً على البشر الطبيعيين التعاقد فيما بينهم بعقد أو ميثاق يتنازلون بموجبه عن إرادتهم.

وبهذا يكون العقد من قوانين الطبيعة مستمد من القانون الأساسي الذي يقول "إنه ينبغي على الإنسان أن تكون لديه الرغبة في أن يجرد نفسه من حقه في كل الأشياء عندما تكون لدى الآخرين الرغبة أن يفعلوا ذلك أيضاً وينبغي أن يرضى ويقتنع بذلك الآخرين ويتحقق هذا الإرساء المتبادل للحقوق عن طريق ما يعرف باسم العقد الاجتماعي"[12].

ومن خلال ذلك نستطيع القول إن هذا العقد يمثل اللحظة التي تخلى فيها الناس عن كامل حريتهم وسلطتهم وقوتهم ومنحوها للسيد، أي أنهم استبدلوا حريتهم الطبيعية بالأمن الاجتماعي وضمان السلام.

أي أن أطراف العقد عند هوبز هو بين أفراد المجتمع كله، والحاكم ليس طرفاً في ذلك، أي أن العقد يعقد بين الأفراد فقط[13].

وإذا اعتبرنا أن الحاكم ليس من أطراف العقد كما يقول هوبز؛ فهذا يعني أن القوانين التي تطبق على الرعية لا يمكن أن تطبق على الحاكم، وذلك باعتبار أن الحاكم فوق الجميع وفوق القانون حتى، وبذلك تنازل له كل الأفراد عن حريتهم وسمحوا له أن يتخذ قرارات تضمن أمنهم وسلامتهم وتحقق العدالة الاجتماعية وكل ما يخدم المصلحة العليا ويقضي على النزاعات والخصومات بين الناس[14].

ومن خلال ذلك نرى أن الأفراد تنازلوا لشخص واحد وهو الإنسان المصطنع أو الدولة ممثلة في الملك وهذا من أجل فرض سلطته المطلقة على البشر، وهذا الملك مطالب بتحقيق الأمن، وضمان حقوق الأفراد.

– المبحث الثاني: مفهوم الحالة الطبيعية وأهم نتائجها عند هوبز:

يعتبر الإنسان كائن اجتماعي؛ وذلك لامتلاكه غريزة الاجتماع والتعاون مع بني جنسه، لكن هوبز قابل هذه الفكرة بالرفض ويؤكد أن الإنسان ليس كائن اجتماعي، وأنه لا يملك القدرة على الاجتماع والتعاون مع بني جنسه.

وانطلاقاً من هذه الحالة التي تصورها بنى هوبز نظريته عن الحالة الطبيعية للإنسان والتي أطلق عليها تسميات عدة منها: حالة الحرب، حالة الفطرة، الحالة البدائية. وهذا ما يجعلنا نتساءل: ماذا يقصد هوبز بحالة الطبيعة؟ وما هي أهم نتائجها؟

يطلق هوبز حالة الطبيعة على الحالة التي وجدت قبل أن يوجد المجتمع وسماها بحالة الطبيعة؛ لأن الإنسان في هذه الحالة لا تحركه سوى الاعتبارات الذاتية المتعلقة بأمنه وقوته، ولا أهمية بعد ذلك لسواه من البشر إلا بقدر ما يمس ذلك، ويضيف هوبز على أنها الحالة التي عاشها الناس قبل السياسة، فكانوا يعيشون بدون حكومة مدنية، وبدون سلطة عليا، والحالة الطبيعية توجد بين أسلاف كل الأشخاص الذين يعيشون الآن في مجتمع مدني[15].

وهنا يتبين لنا أن الحالة الطبيعية الأولى عند هوبز تصور كيف كان يعيشها الإنسان قبل وجود أي نوع من النظم والقوانين، أو بعبارة أخرى هي المرحلة الطبيعية التي يمر بها الإنسان قبل الانتقال إلى المجتمع المدني المنظم.

ويطلق هوبز في عرض تصوره عن الحالة الطبيعية الأولى من الاعتقاد أن الإنسان فاسد بطبعه، فالإنسان برأيه ذئب للإنسان، والمجتمع غير المنظم هو غابة يسودها حق الأقوى، أي قانون الذئاب، ووصف هوبز الناس في هذه الحالة الطبيعية بالناس المشتتون فهم " قوى تحركها الرغبة، أي لا يحدها شيء، هم أحرار تماماً وكلياً، سوى العجز المادي الذي يمكنهم أن يصابوا به وهم يسعون لإشباع رغباتهم، وفي هذه الحالة يشعر الإنسان من حيث أنه آلة حسية بمشاعر يسودها الحسد والخوف"[16].

ومن هذه الفكرة يتبين أن هوبز يؤكد على عدائية الإنسان لأخيه الإنسان في ظل غياب القوانين التي تحكم الكل وتنظم تصرفاتهم ورغباتهم لا يملك الإنسان غريزة الاجتماع والتعاون مع بني جنسه كما كانت تعتقد النظريات السابقة عليه، وأن الحالة التي وجد عليها لم تكن فيها المساواة تامة

بين الجميع، إذ كان القوي والذكي فقط من يتمتع بخيرات الطبيعة وامتيازاتها، ولكن الضعيف لم يساويهم في هذه الخيرات والامتيازات لأنه لا يملك القوة.

كما يعود هوبز ويؤكد أن أصل هذه الحالة الطبيعية هو أن الإنسان ذئب للإنسان وأناني بطبعه، لا يهتم إلا بما يوفره لنفسه ولو على حساب الآخرين، وأن الكل في حالة حرب ضد الكل من أجل المنافسة وحب المجد والبقاء وتحقيق اللذات، وكل واحد يسعى لأن يظفر من خيرات الأرض بما أهلته قوته لذلك من أجل البقاء والسيطرة على الآخرين، وإذا كان فاقداً للقوة يلجأ إلى سبل أخرى كالحيلة والخداع والمكر، والإنسان في هذه الحالة له حق طبيعي يؤهله لاستخدام كل الوسائل التي تحفظ له حياته وحريته الخاصة[17].

ويضيف هوبز في وصف هذه الحالة الطبيعية أنها حالة فطرية، لأنها حالة حرب وفوضى وكما أنها تفتقر لوجود سلطة مدنية تنظم سلوكهم ولذلك وصف حالتهم بحالة حرب، كل إنسان ضد كل إنسان، وحالة كهذه لا تتفق مع أي نوع من الحضارة، فلا وجود لصناعة وملاحة وفن وبناء وأدب، بالإضافة إلى ذلك أنه لا يوجد في هذه الحالة مكان للخطأ والصواب، ولا مكان للعدالة والجور، مادامت قاعدة الحياة فيها هي: "لا يملك المرء إلا ما يستطيع الحصول عليه ويملكه ما دام يستطيع الاحتفاظ به"[18].

وحالة الطبيعة لا تتوقف عند ذلك الصراع والحرب فقط؛ وإنما يترتب عنها العديد من النتائج الجسيمة التي تؤثر على الإنسان في حد ذاته في علاقته مع أخيه الإنسان كما تؤثر على مجتمعه وما يتعلق بعوامل قيامه.

ولعل أهم هذه النتائج للحالة الطبيعية هي كالآتي:

1ـ انعدام التعاون بين الأفراد فيما بينهم؛ وذلك بسبب غياب غريزة الاجتماع بين الإنسان وأخيه الإنسان وبدل التعاون والتآلف يكون التنافر والصراع بين أبناء الجنس الواحد[19].

2ـ انعدام الأمن والاستقرار وفي هذه الحالة يكون الإنسان غير آمن على قوته وممتلكاته. ويقول هوبز في هذا الصدد: "يعيش في حالة من الذعر والقلق والخوف الدائم حتى وهو نائم، وقبل أن ينام عليه أن يوصد الأبواب، ويغلق حتى صندوق ثيابه، لأنه لا يأمن على شيء وعليه أن يضاعف من قوته دائما، ويبذل كل جهده في تأمين نفسه".

3ـ طغيان حالة الصراع والحرب الدائمة بين الفرد والفرد، وبين الواحد ضد الآخر، وحرب الجميع ضد الجميع وذلك لطغيان المصلحة والأنانية التي تجعل الإنسان يعيش حياة جحيم قانونه الحرب المستمرة وهذا ما ينتج العداء وعدم التعاون بين الأفراد[20].

فالحالة الطبيعية لا تتوقف على إحداث هذه النتائج فحسب بل هناك نتائج عدة لم نتعرض لها.

كعدم معرفة الحاكم من المحكوم في هذه الحالة، وانعدام الملكية العامة وغيرها.

وهكذا ينتقل الإنسان من حالة الطبيعة التي يسودها الفوضى والغوغاء إلى الحالة المدنية والمجتمع السياسي المنظم وذلك بفضل إبرام عقد بين أفراد المجتمع.

ولهذا يمكن الآن أن نلخص أهم أراء هوبز في العقد الاجتماعي في النقاط الآتية:

1ـ إن المجتمع السياسي هو نتيجة لعقد تم بين الأفراد، أي انه وليد تعاقد اجتماعي، انتقل بمقتضاه الأفراد من الحياة الفطرية غير المنظمة إلى حياة اجتماعية منظمة.

2ـ إن الإنسان اضطر بدافع الخوف من غيره والحاجة إلى إشباع أغراضه الأنانية، وبغريزة حب البقاء، إلى الاتفاق مع غيره من أبناء جنسه، فتعاقدوا على أن يعيشوا معا تحت إمرة واحد يتنازلون له عن كل حقوقهم الطبيعية ويوكلون إليه أمورهم والسهر على مصالحهم وصيانة أرواحهم، وهذا النزول تم من جانب واحد أي ان الأفراد قد اتفقوا فيما بينهم على اختيار ذلك الرئيس الأعلى دون أن يشركوه في الاتفاق، أي انه لم يكن طرفا في العقد، ودون أن يرتبط من ناحيته بشيء[21].

وتعتقد الباحثة أن وضع هوبز للعقد يعتبر كمحاولة لتخطي الصراع واقتراح الحل وذلك بسبب قلق الإنسان وخوفه وفقدانه للأمن والسلام، وبسبب هذا القلق ورغبة البشر في حماية أنفسهم والعيش بسلام وجدوا حل وحيد للخروج من حالة الطبيعة وتمثل هذا الحل في تنازلهم عن كامل حقوقهم لشخص واحد.

ومن الملفت للانتباه في نظرية هوبز أنها جعلت السلطة في يد فرد واحد وهو الحاكم وهذا يعني أن هوبز اختصر المجتمع في الحاكم وألغى الأفراد.

وهذا ما جعلنا نتساءل: ما مفهوم المجتمع المدني عند هوبز؟ وما أهم القوانين التي يقوم عليها هذا المجتمع المدني؟

– المبحث الثالث: مفهوم الحالة المدنية عند هوبز:

يرى هوبز أن الحالة الطبيعية هي الحالة التي تسبق المدنية، والتي كان يسود فيها الاعتقاد بأن الإنسان فاسد بطبعه فالإنسان برأيه ذئب الإنسان، لأنهم يعيشون حياة غير منتظمة يطغى عليها نظام الغاب، أي القوي يحكم الضعيف وللتغلب على هذا النظام يجب الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، وليكون هذا الانتقال يستلزم بالضرورة تغير حياة الفرد وحمايته من الأعداء التي تأتي من بني جنسه، لأنه مجبر العيش في وسطهم لأنه كائن اجتماعي بطبعه، وهذا التنظيم لا يتم إلا داخل مجتمع معين وهو المجتمع الذي يستدعي السلطة العليا (الدولة)، وتتكون الدولة بقرار إرادي، وهو عقد يتنازل بموجبه الناس عن حريتهم ويهتمون بالإرادة الجماعية لا الفردية[22]. بما أن الدولة عند هوبز تقوم على أساس العقد الذي يكون بين الملك ورعيته وهذا يعني أن كانت هناك شرعية الملكية المطلقة.

ويقر هوبز أن الدولة هي ذلك المظهر العملاق، والدولة كذلك هي مجموع المصالح الخاصة ويجب عليها أن تدافع عن المواطن فالمواطن لا يتنازل عن حقوقه للدولة إلا لتحميه وتوفر الأمن[23].

وبما أن نظرية الدولة هي ظاهرة إرادية فقد ولد مجتمع الدولة كنتيجة مصطنعة لميثاق إرادي للنفور من الحالة الطبيعية والتوجه إلى المجتمع وفق قوانين الطبيعة.

1/ القوانين الطبيعية:

لقد حاول هوبز أن يجعل من حالته الطبيعية النفور من واقعه إلى واقع متغير؛ لأن الطبيعة البشرية لا تتميز بخضوعها لمبدأ الرغبة والنفور يؤدي إلى وجود حالة طبيعية فإن مبدأ العقل هو الذي يؤدي إلى الخروج منها والى إقامة المجتمع. "فالعقل يعلم الناس أن يسارعوا بحل يناقض حالة الطبيعة".

فالعقل هو قوة تنظيمية يصبح السعي في ظلها وراء الأمن أكثر فعالية ولا شك أنه على قوة العقل التنظيمية يتوقف الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية.

وهذا الانتقال يتم وفقاً لقوانين الطبيعة وهي قوانين عقلية على حد قوله "هو ما يمليه العقل السليم الذي يعمل الأشياء التي يجب عملها والأشياء التي يجب استبعادها من اجل المحافظة المستمرة على الحياة والأعضاء بقدر ما موجود فينا"[24].

ويذكر هوبز تسعة عشر قانونا غير أنه يؤكد بوجه خاص على ثلاثة منها:

1ـ السعي إلى السلام والمحافظة عليه.

2ـ هو وسيلة ضرورية للقانون الأول حيث يتنازل عن حقه في كل شيء ويقنع بنفس القدر من الحرية تجاه الآخرين الذي يسمح هو به للآخرين تجاه نفسه هو وهذا يتم بالتعاقد مع الآخرين.

3ـ هو أن يلتزم الناس بتنفيذ هذا التعاقد، لكن ليكون نافداً لابد من وجود سلطة ذات سيادة من شانها المحافظة على تنفيذ العقد.

أما القوانين الأخرى فهي تقتضي ممارسة الإخلاص وعرفان الجميل، والحشمة والتأدب، والنزاهة والإنصاف، والاعتراف بالمساواة الطبيعية وتجنب الكبرياء والعجرفة.

وبما أن السلوك البشري يتحدد بناء للمصلحة الذاتية الفردية فانه يجب اعتبار أن المجتمع هو وسيلة مؤدية إلى هذه المصلحة، لأن سلطان الدولة وسلطة القانون لا يمكن أن يكون لهما مبرراً لأنهما يوفران الأمن والحفاظ على الذات للأفراد(25).

يرى هوبز أن الغاية من العملية التعاقدية كلها هي تحقيق الأمن والسلم، فإن هذا لا يتم دون وجود قوة مطلقة لا تعرف تجزئة ولا تحديد، فإن هؤلاء الأفراد لا يوجد لديهم إلا خيار واحد بين أثنين:

1ـ السيادة المطلقة التي تسمح لهم بالمحافظة على أجسادهم.

2ـ الفوضى وحرب الكل ضد الكل(26).

ونجد أن للدولة وظيفتين من أجل تحقيق غاية واحدة:

حماية الأفراد من بعضهم البعض داخلياً، وحمايتهم من أعداء الخارج، وهذا ما يعطي للحاكم حقوقاً داخلية وأخرى خارجية وهي كآلاتي:

الحقوق الداخلية للحاكم:

1- حرية الحاكم في تقدير واختيار الوسائل التي يراها ضرورية ومناسبة لتحقيق الغاية والحماية للجميع.

2- يتمثل في الحكم على الآراء والمعتقدات بأنها مناسبة أم مضرة بالسلم.

3- ضرورة كون الحاكم مصدراً للقيم لأن هذه الأخيرة ملازمة للمجتمع المدني والدولة.

4- يجب على الحاكم أن يظهر أمام رعاياه كالمثل الأعلى الوحيد الذي يجب الاقتداء والإعجاب به.

5- لا يمكنه سن قوانين غير عادلة، لأنه بالضرورة عادل[27].

الحقوق الخارجية للحاكم:

لكن إلى جانب الحقوق الداخلية للحاكم والتي تسمح له باستعمال الوسائل لتحقيق الغاية التي من أجلها أنشأ المجتمع، ولكي تكتمل هذه الغاية يجب أن يكون هناك الحقوق الخارجية إلى جانب الحقوق الداخلية.

الحقوق الخارجية:

1- حق الحاكم في الإعلان عن الحرب أو توقيفها.

2- حماية الأفراد من أعداء الخارج.

3- إقامة علاقات الجمهوريات الأخريات (العلاقات الدولية).

وتتوقع الباحثة أن حقوق الحاكم لدى هوبز هي مزيج بين الحقوق التي يتمتع بها الحاكم وحده، ومن الواجبات في الوقت نفسه التي يجب عليه القيام بها اتجاه رعاياه.

فإذا كان للحاكم حقوقاً داخلية وأخرى خارجية فيلزم عن ذلك أن تكون هناك حقوقاً للأفراد في هذا المجتمع المدني وهذه الحقوق كالآتي:

حقوق الأفراد: وتتمثل هذه الحقوق فيما يأتي:

1- يحتفظ الأفراد بحق المحافظة على أمنهم وسلامتهم هذا الحق المقدس الذي يبيح لهم الخروج عن طاعة الحاكم لما يمس بهذا الحق أي انه عبارة عن دفاع شرعي عن الناس[28].

2- يحتفظ الأفراد كذلك بحق مقاومة من يهاجم ليلحق بهم الأذى أو يقتلهم.

3- من حق الأفراد أيضاً عدم إدانة أنفسهم لهذا فلهم الحق بعدم الاعتراف بذنب أو جرم ارتكبوه إذا لم يكونوا متيقنين بالعفو[29].

ومن خلال هذا نجد أن مجتمع هوبز السياسي هو جسم مصطنع، أي اصطلاح جماعي حول حقيقة، وهي أن أفراد البشر يجدون أن مصلحة كل منهم تكمن في التعاون وتبادل الخدمات مع الآخرين ولتدعيم فرديته ومنفعته، ويذهب هوبز لاعتبار أن الدولة وحش وما من إنسان يجب أن يحترم وحشا إلا بقدر ما توفر للفرد من مصلحة[30]، ولهذا استطاع هوبز أن يعطي نظرة جديدة

لنظريه الدولة ولكن هذا لا يعني نفي المجهود السابق في البحث عن مفهوم الدولة ومدى مقومته، والحقيقة هي أن هوبز أسسها على العقل وعلى أسس وركائز مادية.

وبناءً على ما سبق نتساءل ما مفهوم الدولة عند هوبز؟ أو بعبارة أخرى ما مفهوم الدولة كجسم صناعي؟ وماذا يقصد هوبز بالمجتمع الصناعي؟

الفصل الثاني: المبادئ المادية في البناء السياسي عند هوبز.

المبحث الأول: الدولة ككيان (جسم صناعي) عند هوبز:

يعد هوبز أول فيلسوف سياسي حديث يقف في وجه التراث القديم اليوناني والوسيط معاً، كما يعارض الفكرة القائلة بأن الدولة تطور طبيعي من العائلة إلى القرية ثم إلى المدينة، كما رفض الفكرة القائلة بأن الإنسان يقبل على الحياة في جماعة سياسية منظمة بفطرته "لأن الإنسان بطبعه حيوان سياسي، يحب الحياة في جماعة سياسية منظمة فهو مدني بالطبع"[31].

كما رفض هوبز الفكرة الدينية التي سادت في العصور الوسطى التي تعتبر أن مصدر السلطة إلهي وأن الملك يحكم بأمر من الله وهو مسؤول أمامه وحده وليس أمام أحد من رعاياه، وهذا ما جعل هوبز رافضاً لكل هذا التراث الأرسطي والديني معاً.

فنجد هوبز يقسم الفلسفة إلى قسمين:

1- فلسفة طبيعية: تتولى دراسة الجسم الطبيعي.

2- فلسفة مدنية: تتولى دراسة الجسم الاصطناعي أو ما يسمى الدولة والتي تنشأ من اجتماع وإرادة واتفاق البشر.

ولمعرفة صفات الدولة وخصائصها تطلب برأي هوبز معرفة نزعات وعواطف البشر وأنماط سلوكياتهم، وقسم الفلسفة المدنية بدورها إلى قسمين: قسم علم الأخلاق وقسم علم السياسة وهذا القسم يبحث في واجبات الإنسان المدنية.

ورغم هذا التقسيم إلا أنه نجد حلقة وصل بين قسمي الفلسفة وهي الإنسان، لأن الإنسان بقدر ما هو نتاج للطبيعة هو أيضاً مادة الدولة وصانعها على حد سواء[32].

وبناءً على ذلك الرفض جعل هوبز ينحو بعلم السياسة منحنى جديداً محللاً المجتمع المدني تحليلاً عقلياً خالصاً، ويقوم بتشريح المجتمع تشريحاً عقلياً ينتهي منه إلى أن الدولة "مجتمع صناعي".

وهذا ما يتفق عليه كل فلاسفة العقد الاجتماعي في فكرة واحدة وهي أن الدولة أو الظاهرة السياسية هي ظاهرة اصطناعية، في حين رفضهم جميعا أن الظاهرة السياسية ظاهرة طبيعية [33].

ويضيف هوبز بأن الدولة تتألف من ذرات اجتمع بعضها إلى بعض فكان من اجتماعها الدولة، كما تتراكم الذرات المادية وتتلاحق فتكون الأجسام [34] وبهذا التصور تعرف الدولة عند هوبز (بأنها كيان اصطناعي ابتكره الإنسان قصد القضاء على مشاكله المتجددة والمختلفة، وذلك باعتبار أن الدولة هي تنظيم اجتماعي، فهي اصطناعية كما لا يمكن أن تتضمن قيمة أعلى من قيمة الحياة الدنيا كلها)[35].

وبتعريف هوبز للدولة باعتبارها ذلك الجسم الاصطناعي، نتوصل بذلك إلى تعريف للدولة الاصطناعية: (أنها كيان صناعي، يخلقه البشر لقضاء حاجاته).

أو هي مؤسسة خلقها البشر لتحقيق أهداف محددة، وأن تكون سلطة هذه الدولة مطلقة وغير قابلة للتجزئة ولا يجوز تحديها أو سحب الثقة عنها[36].

والآن نتطرق إلى ماذا يعنى هوبز بالمجتمع الصناعي وما هو شكل هذا الجسم الاصطناعي الذي قال به هوبز.

يعني هوبز بالمجتمع الصناعي: (كل ما يقع داخل حدود الفعل البشري، أي ما يدخل في قدرة الإنسان واستطاعته، إذ يستطيع الإنسان أن يقلد الفن الإلهي في خلق الطبيعة، فيصنع عالما خاصا به هو المجتمع أو الدولة)[37]. أو هو كل ما يصنعه الإنسان أو هو كل ما يتدخل في صناعته الفعل الإنساني.

ويعبر هوبز عن الدولة في كتابه اللفياثان: أن الدولة ما هي إلا شخص اصطناعي يملك سلطة التصرف باسم الجميع وخصائص هذا الوجه المعنوي للدولة هي ثلاث:

1- إن الحاكم المطلق يأتي نتيجة اتفاقية.

2- إن الحاكم ليس طرفاً في العقد.

3- إن الأفراد مجتمعون ومنفردون ومسؤولون عن جميع أعماله.

كما يؤكد أن الدولة ما هي إلا إنسان اصطناعي يتمتع بقامة وقوة أضخم من التي يتمتع بها الإنسان الطبيعي الذي من أجل حمايته والدفاع عنه ثم خلقه، وفيه تشكل السيادة روحاً اصطناعية للدولة، فهي تعطي الحياة والحركة للجسم كله ويكون القضاة ومسؤولي القضاة والتنفيذ

مفاصل اصطناعية[38]. في هذا الفكرة يؤكد هوبز على أن الدولة صناعية، وينتهي هوبز بالقول إن الدولة ظاهرة إرادية كنتيجة مصطنعة لميثاق إرادي وضع بهدف حماية المواطنين [39].

ومن خلال ما سبق ينتهي هوبز إلى أن الدولة حيوان اصطناعي، أو أنها أشبه بالإنسان الصناعي وأن المجتمع المنظم ذي السيادة هو مجتمع صناعي يخلقه الإنسان بإرادته، ومعنى ذلك أن السيادة والسلطة أو النظام هي كلها صفات الدولة الصناعية وليست أمور طبيعية في المجتمع البشري.

وبما أن الدولة هي صناعة بشرية خالصة، فهي ضرورية لوجود الفرد وبقائه وسلامة الشعب، بما تفرض من نظم وقواعد وقوانين، وما ينشأ عنها من عادات وتقاليد، لا بد للمواطن أن يلتزم بها، ولو نتخيل انعدام هذه النظم والقواعد والقوانين في أي مجتمع... ليحل محله الوضع الطبيعي الذي هو حالة الفوضى والصراع وحرب الكل ضد الكل[40].

وبتعريف هوبز للدولة تستنتج الباحثة أن هذه الدولة هي جسم يتكون من مجموعة من الأفراد وعند اجتماعهم تتشكل هذه الدولة أو ذلك الجسم، وبذلك يصبح الأفراد جزء مهم في تكوين الدولة باعتبارهم الأساس الذي تقوم عليه وإذا لم يكن هؤلاء الأفراد لن تكون هذه الدولة حتماً وكما أن لغريزة الاجتماع فيما بينهم دور في ذلك وإذا لم يكن ذلك الاجتماع ينشأ مكانه العداء بين الأفراد وتعود الحالة الطبيعية وما يشوبها من صراع.

وكذلك نستخلص أن تكوين الدولة عند هوبز ليس أمراً طبيعياً وإنما هي أمراً صناعياً، أي أنها من صنع البشر وليس من عمل الطبيعة، وبذلك نجد هوبز يميز بين المجتمع الصناعي البشري والمجتمع الحيواني الطبيعي، فالأول أي المجتمع البشري يكون من صنع حيوان عاقل ويقوم هذا المجتمع على أساس التعاقد أو التعاهد بين الأفراد، أما المجتمع الطبيعي يقوم على أساس الغرائز والشهوات الحيوانية.

المبحث الثاني: أثر الفلسفة السياسية عند هوبز على الفكر السياسي الغربي (جان جاك روسو) أنموذجاً:

لقد أثرت الفلسفة السياسية عند هوبز تأثيراً بالغاً في الفكر السياسي الغربي، إذ عملت على تغيير منحاه السياسي، وهذا ما جعل الكثير من المفكرين الغربيين يتأثرون بهذه الفلسفة وينحون نفس المنحى الذي أخذه هوبز في بناء نظريته السياسية، ولعل أهم هؤلاء الفلاسفة نجد الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (1712-1778).

المنظومة الفلسفية لروسو:

يعتبر روسو من أبرز مفكري القرن 18 بفرنسا لإسهاماته الكبرى في عصر التنوير، وكان عالماً وموسوعياً ومفكراً سياسياً، وقد تأثر في تفكيره التنويري بعدد من الفلاسفة أمثال هوبز ولوك، كما أثر في عدد لا يحصى من الفلاسفة والمفكرين.

ينطلق روسو في فلسفته الاجتماعية من مقولة أن الحالة الطبيعية هي الحالة السابقة لوجود القوانين والدولة.

ومن هذا المنطلق الذي انطلق منه روسو يتبين أنه يتصور أن الإنسان يعيش في حالة فطرية وذلك قبل وجوده في المجتمع المنظم حيث يكون فيه كل الأفراد متساوين والجميع راضون بهذا العيش وكل الأفراد يتصرفون في حياتهم من أجل تحقيق السعادة والمصلحة الفردية، ولكن مع تطور الحياة وتقدم المدينة قضي على حالة الفطرة وهذا ما أدى إلى ضرورة إيجاد مجتمع سياسي منظم(41).

ويؤكد روسو في كتابه "العقد الاجتماعي" أن الالتزام الاجتماعي لا يقوم إلا على أساس العقد، ولا يمكن أن يتأسس الالتزام الاجتماعي على فكرة السلطة الطبيعية للأب أو لأي رئيس يستمد سلطته من الطبيعة وإنما هذا الالتزام يجب أن يقوم على الإرادة والاتفاق.

وهذا يعني روسو أن الجماعة السياسية لا يمكن تصور وجودها إلا على أساس اتفاق الأفراد المكونين لها، وهذا الاتفاق أي العقد الاجتماعي يستمد شرعيته بموافقة الإرادات العامة لجميع أفراد الجماعة(42).

ويتضح مما سبق أن روسو يرى أن ظهور المجتمع السياسي، والسلطة السياسية يكون نتيجة مباشرة للعقد الاجتماعي.

وهذا العقد عنده هو نوع من الاتحاد الذي يحمي كل فرد وملكيته ويدافع عنها باستخدام القوة العامة في المجتمع، أو هو التنازل الكامل الذي يقوم به كل فرد عن جميع حقوقه للجماعة كلها(43).

وفي هذا العقد يكون كل عضو قد تنازل عن كامل حقوقه للجماعة، وبشرط أن يكون هذا التنازل هو نفسه مشروط للجميع(44). من هنا نجد أن روسو في هذا العقد يشترط أن يكون كل

فرد أو عضو من المجتمع ملتزماً، ولا يكون خاضعاً إلا لنفسه، ومع ذلك يبقى كل فرد حر كما كان من قبل.

كما يرى روسو أنه نتيجة لتنازل كل أفراد المجتمع في المرحلة السياسية عن إرادتهم الفردية ونتيجة التزام الفرد بالجماعة تتحد كل إرادة مع إرادة غيره وتشكل الإرادة العامة؛ وهي أعلى هيئة في الحياة السياسية العامة وهي صاحبة السيادة، وهنا تتشكل الهيئة السياسية أو المجتمع السياسي، ويصبح الفرد في هذه الهيئة حاكماً وذلك باعتباره عضو في هذه الهيئة، كما يكون محكوماً وذلك لخضوعه للقوانين التي تشرعها الهيئة السياسية صاحبة الإرادة العامة (45).

ومن خلال عرض فكرة روسو عن الفلسفة الاجتماعية يتضح أن هناك علاقة تأثر بفكر هوبز في بناء المجتمع السياسي، كما أنه إذا عقدنا مقارنة بينهما نجد أن كلاً من روسو وهوبز يتفقان في نقاط كثيرة، كما يختلفان في نقاط أخرى.

وإذا انطلقنا من نقاط التشابه نجد أن كلا من روسو وهوبز بنا نظريتهما السياسية على أساس العقد الاجتماعي، إذ نجد أن هوبز يرى أن المجتمع السياسي يتأسس على عقد اجتماعي يتنازل كل فرد بموجبه عن حقوقه الكاملة للمجتمع ويضعها تحت تصرف سلطة عليا، ويكون فيها كل فرد جزء لا يتجزأ من الكل، في حين نجد أن روسو يؤكد أن قيام المجتمع المدني لا يمكن أن يقام إلا على أساس ميثاق إرادي وهذا العقد الاجتماعي يتضمن أن يضع كل فرد من أفراد المجتمع عن حقوقه وكل قوته للجماعة أو الإرادة العامة.

كما أن هوبز بنى تصوره عن الحياة السياسية من خلال أن الإنسان قبل انتقاله إلى المجتمع المدني المنظم كان يعيش في حالة طبيعية، وهذا الانتقال للأفراد من حالة الطبيعة إلى حالة الجماعة المنظمة كان بمقتضى عقد اجتماعي. أما روسو هو الآخر يتصور أن الإنسان كان يعيش في حالة فطرية وذلك قبل أن يوجد المجتمع المنظمة، وهذا الانتقال للأفراد من حياة الوحدة إلى حياة الجماعة المنظمة كان نتيجة العقد الاجتماعي.

ومما سبق نجد أن كل من هوبز وروسو قد بنيا النظرية السياسية على العقد الاجتماعي ولا يمكن أن يقوم مجتمع مدني أو هيئة سياسية بدون هذا الاتفاق الذي يعقد بين الأفراد. أي أنه نتيجة هذا العقد تنشأ هيئة سياسية أو الدولة التي تتألف من عدد من الأفراد.

كما أن روسو تأثر كثيراً بفكر هوبز ويظهر ذلك في العقد الاجتماعي وأن هوبز هو الأكثر تأثيراً في فكر روسو في وضعه لنظريته السياسية، ولذلك فإن روسو مدين بالدرجة الأولى للمفكر هوبز.

لكن هذا لا يمنع أن يكون هناك اختلاف بينهما، ويظهر هذا الاختلاف في العديد من النقاط، فأولى هذه الاختلافات نجد أن روسو يؤمن بحالة الفطرة أشد من إيمان هوبز، كما أن روسو لم يعطي للعقل مثل ما أعطاه هوبز؛ فهذا الأخير يعتبر أن العقل هو الذي يمكن الإنسان من الانتقال من حالة الفطرة إلى حالة المجتمع المنظم. أما روسو يعتبر العقل نتيجة للتطور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان الطبيعي، والحالة الطبيعية عند روسو هي حالة يسودها الخير والسعادة والفضيلة.

وما يظهر فيها من صفات الشر وكذب وظلم؛ ما هي إلا صفات الحالة السياسية أو الحضارية، وأن الصفات السيئة التي يتصف بها الإنسان في المجتمع الطبيعي ليس صفة حقيقية للإنسان البدائي؛ بل هي صفات يكتسبها في نهاية مرحلة الطبيعة. وأما هوبز فهو يرى عكس ذلك فالحالة الطبيعية عنده تسودها الفوضى والحرب المستمرة وهي حالة لا تطاق.

وأما العقد الاجتماعي عند روسو ليس كما يراه هوبز، إذ عند هوبز هو عقد بين الأفراد؛ وأما عند روسو هو أن يتحد كل أفراد المجتمع ويشكل إرادة عامة، أي أن إرادة الفرد تتحد مع إرادة غيره وتشكل ما يسمى بالإرادة العامة؛ وإن هؤلاء الأفراد لم يتنازلوا على كامل حقوقهم وحرياتهم لشخص واحد كما يرى هوبز، وإنما تنازلوا عن إرادتهم الفردية على حسب روسو.

الخاتمة:

وفي ختام الدراسة التي تناولنا فيها أحد أهم فلاسفة السياسة في العصر الحديث، والذي أسهم بقسط كبير في بناء دولة حديثة تقوم على أسس ومبادئ عملية ومنطقية، وذلك بفضل أفكاره التي ضمنها في فلسفته السياسية، ومن تم يمكن استنتاج الآتي:

- إن الأفراد انتقلوا من حال الطبيعة والفوضى والحرب التي لا تطاق فيها الحياة إلى حالة الجماعة المنظمة بموجب العقد الاجتماعي.
- يعبر هوبز عن مفهوم العقد الاجتماعي أنه عقد ضمني يتنازل بموجبه الناس عن حريتهم، ويتركون أمر حماية مصالحهم الى هذه السلطة، والتي هي سلطة الدولة.

ـ إن الإنسان هو الوحيد من يحكم ويقدر ويقرر حجم الأخطار التي تهدده واختيار أنجح الوسائل للتخلص من هذه الأخطار وهذا هو حقه ولا نزاع في ذلك.

ـ يؤكد هوبز على عدائية الإنسان لأخيه الإنسان في ظل غياب القوانين التي تحكم الكل وتنظم تصرفاتهم ورغباتهم.

ـ يقر هوبز أن الدولة هي ذلك المظهر العملاق، والدولة كذلك هي مجموع المصالح الخاصة ويجب عليها أن تدافع عن المواطن فالمواطن لا يتنازل عن حقوقه للدولة إلا لتحميه وتوفر الأمن.

ـ تكوين الدولة عند هوبز ليس أمر طبيعي وإنما هي أمر صناعي أي أنها من صنع البشر وليس من عمل الطبيعة.

وعلى كل ربما تكون الفلسفة السياسية عند هوبز من أروع الفلسفات التي عرفها الفكر الإنساني؛ وذلك كونها فلسفة واضحة المعالم والأهداف، ولاتساقها المنطقي وتبيانها لأساسها الرئيسي وهو تأسيس الحكم المطلق وغايتها المنشودة وهي حفظ الأمن والسلم وحماية الإنسان، وهذه النظرية السياسية هي أهم جانب في فلسفة هوبز، وأن التعاقد بين الأفراد هو أساس الاجتماع، والقاعدة الأساسية التي تقوم عليها الدولة.

الهوامش:

1 ـ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، بيروت –دار الكتاب اللبناني، (ب.ط)، ج 1، 1982، ص484.

2 ـ جان توشار: تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، دار التكوين والتأليف والترجمة والنشر، ط 1، 2010، ص494.

3 ـ إمام عبد الفتاح امام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، الأزهر – دار الثقافة للنشر والتوزيع، (ب.ط)، 1985، ص 232.

4 ـ إمام عبد الفتاح امام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، مرجع سابق، ص 233-236.

5 ـ جان توشار: تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الانوار، مرجع سابق، ص 449.

6 ـ توماس هوبز: اللفياثان – الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، دار الفارابي وهيئة ابوظبي للثقافة والتراث، ط 1، 2011، ص 139.

7 ـ إمام عبد الفتاح امام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، مرجع سابق، ص 338-339.

8 ـ جميل صليبا: المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص82.

9 ـ إبراهيم مذكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون الطباعة– القاهرة، (ب.ط)، سنة 1983، ص119.

10 ـ عصام سليمان: مدخل الى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، ط 2، 1989، ص201.
11 ـ بيير فرانسوا مورو: هوبز (فلسفة –علم –دين)، ترجمة: أسامة الحاج، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، (ب.ط)، 1977، ص5.
12 ـ إحسان عبد الهادي النائب: توماس هوبز وفلسفته السياسية، مكتبة الفكر والتوعية للاتحاد الوطني الكردستاني، ط 1، 2012، ص139-140.
13 ـ نعمان احمد الخطيب: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص31.
14 ـ عمار بوحوش: تطور النظريات والأنظمة السياسية، المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر، ط 2، 1984، ص135.
15 ـ ليو شتراوس وجوزيف كروبسي: تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة: محمود سيد احمد، المجلس الأعلى للثقافة –القاهرة، (ب.ط)، ج1، 2005، ص586.
16 ـ عصام سليمان: مدخل الى علم السياسة، مرجع سابق، ص201.
17 ـ إسماعيل زروخي: دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع – القاهرة، ط1، 2001، ص 192-193.
18 ـ جورج سباين: تطور الفكر السياسي، ترجمة: راشد البراوي، دار المعارف – مصر، (ب.ط)، 1971، ص193.
19 ـ إسماعيل زروخي: دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سابق، 2001، ص 194.
20 ـ المرجع السابق، ص 192-193.
21 ـ حسن مصطفى البحري: النظم السياسية، مدارس القانون العام – دمشق، (ب.ط)، (ب.ت)، ص19-20.
22 ـ عبد الوهاب: المدخل إلى علم السياسة، دار قرطبة للنشر – الجزائر، (ب، ط)، 2010، ص111.
23 ـ عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص117.
24 ـ جان توشار: تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الانوار، مرجع سابق، ص451.
25 ـ مجدي محفوظ: اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – بيروت، ط3، 2007، ص80.
26 ـ مختار عريب: الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع– الجزائر، (ب. ط)، 2007، ص128-129.
27 ـ المرجع نفسه، ص128-129.

28 ـ مختار عريب: الفلسفة السياسية، المرجع السابق، ص133-135.

29 ـ مختار عريب: الفلسفة السياسية، المرجع السابق، ص136.

30 ـ مجدي محفوظ: اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص80.

31 ـ إمام عبد الفتاح امام: الأخلاق والسياسة-دراسة في فلسفة الحكم، المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة، (ب.ط)، 2001، ص266.

32 ـ إحسان عبد الهادي النائب: توماس هوبز وفلسفته السياسية، مرجع سابق، ص83-84.

33 ـ مختار عريب: الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا، مرجع سابق، ص112.

34 ـ زكي نجيب محمود: قصة الفلسفة الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، (ب. ط)،1936، ص90.

35 ـ إحسان عبد الهادي النائب: توماس هوبز وفلسفته السياسية، مرجع سابق، ص07.

36 ـ عبد الوهاب أحمد الأفندي: الإسلام والدولة الحديثة (نحو رؤية جديدة)، دار الحكمة – لندن، (ب.ط)، ب.ت، ص23.

37 ـ إمام عبد الفتاح امام: الأخلاق والسياسة-دراسة في فلسفة الحكم، مرجع سابق، ص267.

38 ـ توماس هوبز: اللفياثان -الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، مصدر سابق، ص180.

39 ـ عصام سليمان: مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص202.

40 ـ إمام عبد الفتاح إمام: الأخلاق والسياسة-دراسة في فلسفة الحكم، مرجع سابق، ص269.

41 ـ إسماعيل زروخي: دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر- القاهرة، ط1، 2001، ص224.

42 ـ جان جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، عبد العزيز لبيب، بيروت، ط 1، 2011، ص93.

43 ـ إسماعيل زروخي: دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص224.

44 ـ جان جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، عادل زعيتر، بيروت، ط 2، (ب.ت)، ص44-45.

45 ـ إسماعيل زروخي: مرجع سابق، ص235.

18

مجلة أبحاث

ABHAT JOURNAL

مجلة أبحاث
ABHATH JOURNAL
دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الآداب - جامعة سرت - ليبيا

https/:su.edu.ly/colleges/arts
Abhat@su.edu.ly